

الانتخابات والقدس .. هل نتصرف كما ينبغي؟



18 إبريل 2021 - 10:43

د. عبير ثابت

رغم أن الحكومة الاسرائيلية لم تعلن حتى تاريخه أنها ستسمح بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في القدس الشرقية؛ إلا أنها عمليا تقوض أى محاولة فلسطينية للشروع في إجراءات تلك الانتخابات هناك، وكان آخرها اعتقال عدد من المرشحين الفلسطينيين في القدس وإبلاغهم أنه لن يكون بوسعهم إجراء أى اجتماعات خاصة بتلك الانتخابات ما لم تصدر الحكومة الاسرائيلية قرار بالسماح بذلك.

وعلى الرغم أن كافة المواثيق والقرارات الدولية وكذلك اتفاقات أوسلو تعطي الفلسطينيين حق إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في القدس؛ وسبق وأن أجريت الانتخابات ثلاث مرات في عام 2006، 2005، 1996، إلا أن الحكومة الاسرائيلية تمارس في الانتخابات الحالية سياسة مغايرة حيث أنها التزمت الصمت إلى يومنا هذا في الرد على الطلب الفلسطيني؛ وهو وإن كان صمت يثير الريبة إلا أنه في الواقع يمثل حالة أفضل مما كان عليه موقف الحكومة الاسرائيلية في العام 2005 و2006 حيث صرحت الحكومة الاسرائيلية في حينه أنها لن تسمح بإجراء الانتخابات الفلسطينية في مدينة القدس؛ وفي نهاية المطاف تراجعت عن موقفها تحت الضغط الفلسطيني والدولي والأوروبي بشكل خاص؛ والذي كان له بالغ التأثير على القرار الاسرائيلي؛ وسمحت بإجراء الانتخابات ضمن الاتفاقات الموقعة. وبالرغم من العراقيل التي وضعتها الشرطة وأجهزة الأمن الاسرائيلية أمام المرشحين من حيث حرية الحركة والدعاية الانتخابية آنذاك إلا أننا لم نسمع في حينه أى تصريحات من القوائم المرشحة بتأجيل أو إلغاء الانتخابات إذا لم تسمح اسرائيل بإجرائها في مدينة القدس كما نسمع اليوم.

وعليه الدعوة اليوم لتأجيل الانتخابات أو إلغائها هي بمثابة سياسة الهروب إلى الأمام؛ وتمثل غياب الإرادة عن الدفاع عن حق سياسي فلسطيني كفلته الاتفاقيات الموقعة والقوانين الدولية، ولا تفسير لمن يدعو للإلغاء الانتخابات دون مقاومة الرفض الاسرائيلي إلا بشكل من أشكال العته السياسي؛ فلا يمكن بأى شكل من الأشكال أن يكون الرد على اسرائيل التي تريد تعطيل أهم استحقاق سياسي سيادي فلسطيني يمثل شرعية الهوية السياسية الفلسطينية في مدينة القدس بإلغاء أو تأجيل هذا الاستحقاق إلى أجل غير مسمى، ويبدو أن دُعاة التأجيل دون مقاومة وفرض للإرادة الفلسطينية لا يدركون أن أحد أهم أبعاد الصراع مع اسرائيل يتمثل في النموذج السياسي المثالي لنظام الحكم؛ والذي مضمونه الأساسي الديمقراطية وتجديد الشرعيات عبر الانتخابات؛ وهم يتجاهلون بذلك حيوية وضرورة أن يكون الشعب الفلسطيني جزء أصيلا وشريكا أساسيا للعالم

الحر الذي يؤمن بالديمقراطية والحرية.

وللعلم عواقب تأجيل الانتخابات أو إلغائها ستكون كارثية على النظام السياسي الفلسطيني، ولا يمكن لأي كان توقع ردة الفعل الشعبي على هذه الخطوة حتى وإن كان هناك ضوء أخضر من البيت الأبيض على هذه الخطوة؛ فإن هذا في الحقيقة إنما يعكس رغبة أمريكية في التعامل مع الفلسطينيين ضعفاء سياسيا بشرعية متآكلة يمكنها الضغط عليهم أو ابتزازهم بعكس قيادة منتخبة تحظى بشرعية صندوق الاقتراع.

لذا فإن أسلم الخيارات للكل الفلسطيني وبعيدا عن أي حسابات انتخابية ضمن الأوزان النوعية للقوائم الانتخابية هو خوض معركة القدس بتجنيد كافة الجهود الوطنية والدبلوماسية للسلطة الفلسطينية والقوى والفصائل الفلسطينية في الضغط على إسرائيل وكافة الطرق لكي تجرى الانتخابات في مدينة القدس حتى وأن تطلب ذلك التهديد بوقف العمل بتفاهات التهديد في غزة ووقف العمل بالاتفاقات الموقعة والعودة إلى تجميد التنسيق الأمني وتفعيل المقاومة الشعبية في القدس والضفة الغربية.

وإسرائيل لن يكون بمقدورها الصمود أمام مثل هذا الموقف الفلسطيني لأنها تدرك العواقب التي تترتب على منعها لقرابة 350 ألف فلسطيني في القدس الشرقية من حق الانتخاب والترشح في الانتخابات الفلسطينية لأنه يعطي مؤشرات خطيرة اسرائيليا عن مصير هذا العدد من الفلسطينيين.

علينا أن نتصرف بحكمة ورؤية سياسية حكيمة وأن نجدد توظيف أزمة الانتخابات الفلسطينية في القدس لتأكيد الحق الفلسطيني وكشف وجه اسرائيل الحقيقي للعالم.